سياسة حزب العدالة والتنمية التركي تجاه الشرق الأوسط

في الوقت الذي تتزايد فيه المخاطر الأمنية المتصاعدة في المنطقة من صعوبة إدارة سياسة حزب العدالة والتنمية القائمة على التعاون مع الشرق الأوسط، فإن الصراع المتزايد على الزعامة العالمية بين الغرب من ناحية والصين وروسيا من ناحية أخرى في الفترة نفسها خلق فرصاً لسياسة تركية إقليمية أكثر استقلالية.

كمال إينات

يمكننا الحديث عن تسلسل هرمي للمبادئ التي يتم الاهتمام بها في إطار مصالح تركيا، عند صياغة حزب العدالة والتنمية لسياساتها تجاه الشرق الأوسط. وبحسب هذا التسلسل الهرمي، يبرز الأمن ومكافحة الإرهاب في مقدمة أهم معايير سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه الشرق الأوسط. كما أن التعاون في المجال الاقتصادي والسياسي الرامي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية لتركيا والوصول إلى الأهداف طويلة المدى التي حددتها أنقرة في هذا الإطار، له أيضا مكانة مهمة بين المعايير الأساسية. وتعتبر أمور مثل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط من بين العوامل التي تأخذها إدارة حزب العدالة والتنمية بعين الاعتبار عند صياغة سياستها تجاه هذه المنطقة.

الأمور التي تصعّب سياسات حزب العدالة والتنمية تجاه الشرق الأوسط

تلعب تأثيرات النظام السياسي الإقليمي والعالمي أيضا دورا كبيرا في

صياغة سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه الشرق الأوسط. حيث أنه في الوقت الذي تتزايد فيه المخاطر الأمنية المتصاعدة في المنطقة من صعوبة إدارة سياسة حزب العدالة والتنمية القائمة على التعاون مع الشرق الأوسط، فإن الصراع المتزايد على الزعامة العالمية بين الغرب من ناحية والصين وروسيا من ناحية أخرى في الفترة نفسها خلق فرصاً لسياسة تركية إقليمية أكثر استقلالية. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة التي يتعين عليها التركيز بشكل أكبر على الصين، قد قللت من ارتباطاتها المباشرة في الشرق الأوسط من خلال استراتيجيتها لتقليص النفقات قد أدى إلى تولي تركيا مزيدا من المسؤولية في المنطقة، فإن ابتعاد حكومات حزب العدالة والتنمية عن المحور الأوروبي وتحركها وفق مصالح شعبها خلال توليها تلك المسؤولية، قد أزعج العواصم الغربية لاسيما واشنطن. ونتيجة للقلق والانزعاج المذكور أعلاه، فإن سياسات الضغط التي تتبعها هذه البلدان ضد تركيا وتزداد شدة يوما بعد يوم، تعد واحدة من أكثر الأمور التي تزيد من صعوبة سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه الشرق الأوسط. وعلى وجه الخصوص، فإن تركيا منزعجة كثيرا من صياغة الولايات المتحدة سياستها في سوريا على التعاون مع وحدات حماية الشعب / حزب الاتحاد الديمقراطي الذي يعتبر امتدادا لمنظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية في هذا البلد. ومن خلال هذه التوترات التي شهدها هذا الإطار، فقد شهدت العلاقات التركية الأمريكية واحدة من أسوأ الفترات في تاريخها.

تعتبر روسيا الفاعل العالمي الآخر الذي صعّب من سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية في الشرق الأوسط. جدير بالذكر أن روسيا تسعى لزيادة نفوذها في الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط في إطار سياسة زيادة النفوذ التي يتبعها فلاديمير بوتين، ومن هذا المنطلق أدت السياسة الروسية التي تنتهجها في سوريا إلى وقوفها وجها لوجه أمام تركيا بشكل خطير. وعلى الرغم من عدم تضامنها مع أنقرة في الحرب ضد منظمة حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب الإرهابية، إلا أن روسيا التي تتبع سياسة تأخذ بعين الاعتبار حساسيات تركيا أكثر من الولايات المتحدة في هذا الصدد، قد تسببت بضغوط كبيرة على تركيا في مسألة اللاجئين التي تمثل مشكلة سورية أخرى حسّاسة بالنسبة لأنقرة. وفي الوقت الذي كانت فيه روسيا التي دعمت هجمات نظام بشار الذي استهدف المدنيين بضربات جوية مكثفة، أحد الأسباب الرئيسية لتدفق موجات اللاجئين إلى تركيا، فإن هذه السياسة أدّت إلى وصول التوتر بين تركيا وروسيا إلى ذروته لاسيما في إدلب.

أدى تصاعد التنافس بين روسيا والولايات المتحدة في مسألة أوكرانيا وازدياد الصراع العالمي على النفوذ بشكل عام إلى الحيلولة دون تجاوزهما حد معين في سوريا، مما سهّل على تركيا اتخاذ الخطوات المرجوة في قضيتي مكافحة الإرهاب واللاجئين. وسعت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى تحقيق هدفها بإخراج التنظيمات الإرهابية من المناطق الحدودية من خلال عمليات عسكرية بدأت بعملية درع الفرات وامتدت إلى عملية نبع السلام، وبذلك منعت تركيا موجات جديدة من اللاجئين من خلال زيادة وجودها العسكري في إدلب. وأثناء القيام بكل ذلك، كان العامل الأكثر أهمية الذي عزّز قوة حكومة حزب العدالة والتنمية هو زيادة قدرة وقوة تركيا بشكل كبير منذ بداية سنوات القرن الحادي والعشرين، بداية في المجال الاقتصادي ثم في المجال العسكري. حيث قامت تركيا بتقليل ارتباطها بالغرب في مجال الصناعات الدفاعية من خلال الإمكانيات الاقتصادية التي حققتها لاسيما في بداية القرن الحادي والعشرين، ووصلت إلى وضع يمكّنها من القيام بعمليات عسكرية بواسطة مركباتها الجوية المسلحة بدون طيار وطائرات الهليكوبتر المقاتلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تطهير الجيش من الهياكل غير القانونية عقب فشل محاولة الانقلاب في 15 يوليو/تموز 2016، ساهم في أن تصبح تركيا دولة تتخذ قراراتها وتنفذ سياساتها الأمنية الخاصة بها بشكل أسرع.

التعاون وحقوق الإنسان والأمن

شهدت سياسة حزب العدالة والتنمية في الشرق الأوسط التي تأثرت بهذه العوامل الخارجية والداخلية، بروز قضايا التعاون والبعد الإنساني والأمن وفق ظروف تلك الفترة. وبالنظر إلى المشكلات الاقتصادية التي كانت تعاني منها الفترة التي وصل فيها حزب العدالة والتنمية إلى السلطة أول مرة، فقد تم صياغة السياسة الخارجية مع التركيز على النمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار، تم اتخاذ خطوات مهمة نحو الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي في الفترة بين عامي 2002-2005, كما كان لسياسة تعزيز التعاون انعكاس على الشرق الأوسط. حيث انتهجت تركيا سياسة تطوير العلاقات مع دول الجوار مثل إيران والعراق وسوريا, إضافة إلى مصر ودول الخليج. وعلى وجه الخصوص تم تطوير العلاقات مع جيرانها في الشرق الأوسط من خلال مجالس التعاون رفيعة المستوى, وإلغاء التأشيرات والتعاون ضد الإرهاب. هذا الأمر تسبب في تعرض تركيا إلى انتقادات من "الحلفاء" الغربيين التقليديين بأنها "غيّرت محورها" وأدارت ظهرها للغرب وأصبحت سياستها الخارجية متجهة نحو "الشرق الأوسط". وذلك رغم أن حكومة حزب العدالة والتنمية تعمل على إيصال العلاقات الاقتصادية مع دول الشرق الأوسط المهملة منذ فترة طويلة إلى الموقع الذي ينبغي أن تكون فيه, دون إدارة ظهرها للغرب. ونتيجة لكل هذه الخطوات, ارتفعت حصة دول الشرق الأوسط في إجمالي التجارة الخارجية لتركيا من 7.2 بالمائة في عام 2000 إلى 12.8 بالمائة في عام 2011, في الوقت الذي لا تزال حصة دول الاتحاد الأوروبي نحو 41 بالمائة في عام 2011. وهذا يؤكد بشكل واضح أن حكومة حزب العدالة والتنمية لم تدِر ظهرها للغرب, لكن الانتقادات استمرت في نفس الاتجاه.

كما تسبب تصويت تركيا والبرازيل ضد قرار عقوبات مجلس الأمن الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد إيران بسبب أنشطتها النووية في عام 2010، في ازدياد قلق واشنطن والعواصم الأوروبية الأخرى تجاه حكومة حزب العدالة والتنمية، ونظرا لقلقها من أن زعزعة استقرار إيران سيؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة بأكملها وإلحاق الضرر بتركيا أيضا. وكان السبب في معارضة حكومة حزب العدالة والتنمية والبرازيل لقرار العقوبات المشددة هو أنهما قادا جهود الحل السلمي للمشكلة لكن هذه الجهود لم تلق صدى إيجابيا في الأوساط الغربية.

فضلت حكومة حزب العدالة والتنمية العمل بما يتماشى مع مصالح بلدها بدلا من اتباع المسار الذي رسمته الولايات المتحدة حول قضية إيران، وبنفس الشكل رفضت تركيا اتباع خط واشنطن فيما يتعلق بالهجمات الإسرائيلية التي تستهدف المدنيين الفلسطينيين، وعارضت إسرائيل العدوانية. وفي الوقت الذي تدهورت فيه العلاقات التركية الإسرائيلية مع الأزمات التي شهدتها أزمة دافوس عام 2009 وهجوم سفينة مافي مرمرة عام 2010، تحركت اللوبيات الإسرائيلية في الدول الغربية، لاسيما في الولايات المتحدة، واتخذت إجراءات للضغط على هذه الدول من أجل الضغط على حكومة حزب العدالة والتنمية. كما تسبب عدم الاستقرار المتزايد في المنطقة مع اندلاع موجة الثورات العربية في تلك الفترة في مخاطر أمنية كبيرة لتركيا أيضا، مما أدى إلى بروز البعد الأمني في سياسات حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه الشرق الأوسط. في البداية اقترحت حكومة حزب العدالة والتنمية على سوريا أن يستجيب نظام بشار الأسد بشكل

إيجابي لمطالب الإصلاح التي تطلقها المعارضة، ودعمت مطالب المعارضة المعتدلة بالحرية والديمقراطية بعد أن اتجه نظام دمشق إلى العنف. ولكن التنظيمات الإرهابية مثل داعش ووحدات حماية الشعب التي أصبحت أقوى في ظل بيئة الفوضى التي تعيشها البلاد بدأت تشكل خطرا كبيرا على أمن تركيا، ما دعا الحكومة التركية إلى اتخاذ خطوات بتدخلات عسكرية ضد سوريا. وبعد القضاء على خطر داعش إلى حد كبير، حققت تركيا نجاحات كبيرة أيضا ضد وحدات حماية الشعب على الرغم من الدعم الأمريكي الصريح والروسي الجزئي إلى هذه المنظمة الإرهابية، وما زالت تركيا تواصل الكفاح من أجل إبعاد هذا التنظيم عن حدودها.

بعد أن ازدادت ثقة حكومات حزب العدالة والتنمية بنفسها من خلال القدرات الاقتصادية والعسكرية المتصاعدة لتركيا، لم تمتنع عن التدخلات والارتباطات العسكرية من أجل حماية مصالح البلاد الأمنية والاقتصادية في ليبيا والعراق، كما فعلت في سوريا. وواصلت تركيا عملياتها عبر الحدود ضد منظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية في العراق، كما عارضت تركيا بكل حزم الاستفتاء غير القانوني على الاستقلال الذي أجرته حكومة إقليم كردستان العراق في عام 2017, وقالت إن هذه الخطوة ستزعزع استقرار العراق والمنطقة بأكملها. وفي الوقت نفسه, عارضت تركيا الأنشطة الدولية غير المشروعة في ليبيا للدول التي شكلت تحالفا ضد حقوق تركيا في شرق البحر المتوسط، وقامت بتوقيع اتفاقية بحرية مع حكومة الوفاق الوطني الليبية في العام 2019، ومن خلال هذه الاتفاقية أعلنت حدود مناطق الصلاحية البحرية الخاصة بها ودعمت الحكومة الشرعية في ليبيا.

كان الأمر الأكثر أهمية لحكومات حزب العدالة والتنمية في سياساتها تجاه الشرق الأوسط إلى جانب التعاون الاقتصادي، هو حماية القانون الدولي، لاسيما مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام حقوق الإنسان. ودعمت حكومة حزب العدالة والتنمية حكومة الدوحة ضد الحصار غير القانوني الذي بدأ ضد قطر عام 2017 تحت قيادة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة, كما كانت تركيا من بين الذين عارضوا انقلاب 2013 ضد حكومة محمد مرسي المنتخبة ديمقراطيا في مصر. وانتقدت حكومة حزب العدالة والتنمية بشدة الهجمات الإسرائيلية التي استهدفت المدنيين الفلسطينيين، وأظهرت أنها تعطي الأولوية للسياسة الخارجية الإنسانية من خلال فتح أبوابها أمام اللاجئين السوريين. وفي النتيجة، احتلت قضايا التعاون والأمن وحقوق الإنسان موقع الصدارة في نهج سياسات حكومات حزب العدالة والتنمية تجاه الشرق الأوسط، حيث تم صياغة هذه السياسة وفق عوامل داخلية وخارجية. ■

* تم نشر هذه المقالة باللغة التركية في العدد 121 من مجلة تحليلات الشرق الأوسط التي تصدر عن مركز أورسام.

كمال إينات: أكاديمي وباحث من تركيا، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة سقاريا.